المجموعة كشفت من تطوير أصولها الأساسية وعملياتها التشغيلية في النصف الأول بنجاح

غيغنهايمر: «زين» تسعى للاستحواذ على أكبر نسبة نمو في قطاع البيانات بالمنطقة

■ الانتشار الكبير لخدمات الهواتف النقالة قلل فرص التوسع في الوقت الحالي

غيغنهايمر

مبنى زين

■ عملياتنا في الكويت من أهم الركائز الرئيسية للمجموعة

كشف الرئيس التنفيذي في مجموعة زين سكوت غيغنهايمر أن مجموعة زين مازالت لديها الرغبة في التوسع في عملياتها، وذلك إذا ما سنحت الفرصة أو ظهور بعض الصفقات التي قد تسترعي انتباهها.

وأشار غيغنهايمر في حديث تلفزيوني مع محطة « سي ان بي سي العربية » إلى أن شهية المجموعة للتوسع موجودة، ولكن يجب ان تكون وفق فرص لها جدوى استراتيجية ومالية تراعي المحافظة على حقوق المساهمين، مبينا أن الانتشار الكبير لخدمات الهواتف النقالة قد قلل فرص التوسع في الوقت الحالي، فلم تتبق فرص كثيرة في العالم، مبيناً أن الدخول في بعض المناطق كمشغل ثالث او رابع ليست مجدية في بعض الأحيان، وفي هذه الحالة علينا ان ندرس كل حالة على حدا ونقرر جدواها لنا .

وتابع بقوله « نتطلع مع المساهمين ومجلس الادارة الى تنمية عمليات الشركة بشكل عام، سواء كان نموا عضويا او غير عضويا، ونحن ندرس كل فرص النمو المتاحة، فلدينا ميزانية جيدة، ولدينا القدرة للقيام بالاستحواذات بكل تأكيد ».

وأوضح غيغنهايمر «ليبيا طرحت مؤخرا رخصة «إدارة » وتقدمنا لها ولكن الحكومة هناك أجلت عملية الطرح في الوقت الحالي، فمنطقة شمال افريقيا منطقة مهمة، وستقدم لنا قيمة مضافة لعملياتنا حيث لدينا تواجد في المغرب ».

وأعرب غيغنهايمر عن فخره بالعمل مع مجموعة زين وقال « فخور بالعمل مع هذه الشركة العريقة، فهي شركة متميزة، ففي الوقت الحالي لدينا اهتمام بتعديل بعض الامور الجوهرية التي سوف تضيف كثيرا الى عملها ».

وأضاف بقوله « نعمل حالياً على تعزيز وتقوية امكانيات الفريق القيادي لدى شركاتنا التابعة لكي نحقق أفضل اداء لشبكاتنا، فهناك بعض القطاعات التي تحتاج منا إلى تركيز أكثر، ولدينا ثقة بأن نحقق نموا كبيرا في المجالات الخاصة بنقل المعلومات حيث سنستثمر الكثير خلال المرحلة المقبلة في هذا القطاع المتنامي».

وبين بقوله « اعتقد ان الاستمرار في هذا الاتجاه سيحافظ لنا على وضعنا كواحدة من اقوى شركات الاتصالات في المنطقة، كما أنه سيمنحنا فرص أكبر للتوسع في تنويع محفظة خدمات شركات المجموعة، بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للمجموعة ككل .

وافاد بقوله « صناعة الاتصالات نفسها تمر بتغيرات كثيرة واعتقد انه من اجل المنافسة على المدى الطويل علينا ان نكون شركة مهتمة بتقديم خدمات متكاملة، فالآن معظم عملياتنا تتركز فقط على خدمة النقال، ونحتاج ان نغير ذلك المفهوم التقليدي، ونصبح لاعبين مؤثرين في مجال نقل المعلومات وفي الخدمات الأخرى التي توازي نشاطنا الرئيسي».

وإذ أكد جيجنهايمر انه في الوقت الذي تعمل فيه المجموعة على تطوير اصولها الاساسية وتنمية عملياتها التشغيلية، فقد بين بقوله « لدينا اكبر واقوى تواجد في المنطقة، فـ زين لديها 8 عمليات تشغيلية، وهي في المركز الأول من ناحية الحصة السوقية في ست من هذه الدول».

وبين بقوله «لدينا امكانات هائلة للنمو و الان نسعى نحو بناء بعض القواعد الاساسية للشركة، والعمل داخليا على وضع عدد من الاستراتيجيات، التي ستضعنا بشكل سليم في الطريق الصحيح نحو توفير تجربة مثالية لخدمة العملاء».

وأوضح بقوله «خدمة العملاء امرا في غاية الأهمية بالنسبة إلينا، ولذلك علينا ان نسعى لمعرفة اراء العملاء وانطباعاتهم لكي نستطيع ان نتغير وننمو بالعمل، وعلى هذا الأساس نقوم بعمل الكثير من الاختبارات لقياس مؤشر رضاهم ورغباتهم ».

وذكر جيجنهايمر ان مجال الاتصالات المتنقلة اصبح شديد التنافسية في الوقت الحالي، وتعلم ان هناك كثير من المنافسة من اللاعبين الكبار في المنطقة، وكل سوق تعمل فيها مجموعة زين لديها تحدياتها الخاصة بها، مبينا وبالرغم من هذه الاجواء إلا أن هناك مجالات للنمو ما زالت موجودة، على سبيل المثال قطاع البيانات ونقل المعلومات، وقد استثمرت زين فيه عن طريق بناء شبكات الـLTE « السعودية – الكويت– البحرين ».

وتابع بقوله « هذه النوعية من الخدمات ينتظرها عمليات نمو هائلة في أسواقنا، مثل العراق، فحتى الآن رخصتنا في العراق فقط 2G، نحن نأمل ان نحصل قريبا على الـ الجيل الثالث والجيل الرابع ».

وكشف جيجنهايمر أن الاداء التشغيلي والمالي لمجموعة زين في وضع جيد للغاية، فإذا ما نظرنا الى السنوات القليلة الماضية، سنجد ان الشركة قامت بتوزيع ما بين 70 الى 90 في المئة من الارباح على المساهمين، ونتوقع استمرار التوصية بسياسة التوزيع هذه في السنوات القادمة، مع العلم ان سياسة توزيع الأرباح خاضعة لتوصيات مجلس الإدارة والجمعية العمومية لشركة.

وعن العناصر البشرية في المجموعة ومشاريع التطوير التي تقوم بها لتعزيز مهاراتها وخبراتها قال جيجنهايمر « نحن نستثمر في هذا الاتجاه من اجل تطوير موظفينا، وهناك العديد من البرامج وورش العمل التي تفرز لنا قيادات شابة واعدة، فهدفنا هو توفير بيئة خصبة لموظفينا لمنحهم فرصة للإبداع والتفوق».

وتطرق غيغنهايمر إلى عمليات شركات زين وقال « عملياتنا في الكويت من اهم الركائز الرئيسية للمجموعة، وهذا بالرغم من صغر السوق والمنافسة الشديدة، ولكننا ايضا لدينا اسواق اخرى كبيرة، فعملياتنا في العراق تنمو بصورة جيدة، وفي السودان نحقق نسب نمو جيدة وذلك بالرغم من بعض المشكلات التي نعاني منه بسبب تدهور العملة – ولكن حاليا العملة المحلية مستقرة، وفي السعودية قمنا بتغيرات كبيرة هناك، والآن نلمس تطور نوعي في مستوى الأداء».

ومضى في قوله «بشكل عام بدأت الامور تتجه نحو الأفضل في المملكة السعودية، وذلك بالتوازي مع عملياتنا الأخرى المنتشرة في المنطقة، فنحن نمضي الى الامام وسنستمر في تنمية ايراداتنا وربحيتنا ».

وافاد بقوله «عملياتنا في السودان تأثرت كثيرا بتدهور العملة في النصف الاول من العام – فإذا ما نظرنا الى النمو العضوي لعملياتنا بدون حساب العملة – سنجد اننا كمجموعة في الواقع قد حققنا نموا بنسبة 5 في المئة في النصف الاول من العام– وكان لدينا نموا معقولا واعتقد اننا من الممكن ان نحقق افضل من ذلك ولكننا تاثرنا بموضوع العملة وبالتحديد في السودان– ففي النصف الاول من العام الدخل تكلفنا ما قيمته بقيمة 347 مليون دولار على الإيرادات – و 338 مليون دولار منها كانت في السودان».

وتابع « الان يبدو ان العملة قد استقرت – حيث أنها كانت انخفضت 51 في المئة خلال الاثنى عشر شهر الأخيرة– ونامل ان السودان ستستقر سياسيا واقتصاديا ونتوقع ان بداية من الربع الرابع من العام لن نشهد اي تغيرات كبيرة في انخفاض العملة كما شهدنا في النصف الاول من العام».

واستعرض جيجنهايمر بعض النواحي الإيجابية التي عززت من عمليات المجموعة في النصف الاول من العام الحالي وقال « عند النظر الى عدد المشتركين فلقد تم اضافة 3 ملايين مشترك خلال العام الماضي، واصبح لدينا 44.4 مليون عميل بنمو 7 في المئة، وفي مجال نقل المعلومات حققنا نموا قويا في النصف الاول من العام بنسبة 19 في المئة، وهذا يعود إلى استثمارنا المكثف في مجالات نقل البيانات من الحزم العريضة، فمجال المعلومات ينمو بشكل كبير ونحن مستمرون في الاستثمار من اجل تنمية هذا القطاع والاستحواذ على اكبر نسبة نمو فيه .

وعلى جانب آخر كشف جيجنهايمر أن المجموعة حققت خطوات كبيرة في تعزيز كفاءة العمل في عملياتها في المملكة السعودية، مبينا أن التغيرات الكبيرة التي أجرتها في الشهور الأخيرة خاصة المتعلقة بعمليات التمويل، قد ساهمت في تعزيز المكانة المالية للشركة.

إدراج «زين العراق» .. خطوة تأخرت

عن عمليات زين في العراق والخطوة التي تقوم بها المجموعة في الوقت الحالي وهي إدراج نسبة من أسهم شركة زين العراق في سوق العراق للأوراق المالية قال جيجنهايمر «لقد تأخرت هذه الخطوة، ولكن التأخير لم يكن من جانبنا، فهو يعود جزئيا الى القوانين واللوائح في العراق، فالأوضاع لم تكن مناسبة لعملية اكتتابات في هذه الفترة».

وذكر في النهاية هذه الخطوة كانت تتطلب بعضاً من الوقت، وحالياً الأمور بدأت تتحرك، و كانت احد اهم الخطوات مؤخراً بالنسبة لنا هو تأسيس شركة مساهمة مشتركة في العراق وقد تم الانتهاء منها، وتم الموافقة عليها من قبل الجهات الحكومية حيث كانت هذه الخطوة اساسية لعملية الإدراج ، لذلك نتوقع ان يتم الاكتتاب في النصف الاول من العام القادم .

محلل فني: سوق الكويت أعطى إشارة الدخول بعد تخطيه حاجز 7430 نقطة

قال المستشار الاقتصادي والمحلل الفني بمركز الدراسات المتقدمة والتدريب إبراهيم الفيلكاوي، في حديث خاص له اليوم لـ «مباشر ان اختراق المؤشر السعري مستوى الـ 7430نقطة أمس فهذا معناه إشارة الدخول الصريحة وباختراقها قد يقلص خسائره حتى المستوى 7700 .

وأما في حالة عدم استطاعته اختراق هذا المستوى فسيبقى الوضع مضاربي وتدوير نشط يستفيد منه فقط المحترفين والمغامرين .

ولذلك ننصح المتداولين جميعا بأنه لا مانع من الاستفادة من هذه الارتفاعات وكل حسب قراراته سواء بشكل يومي أو الانتظار حتى جني الأرباح مع ضرورة متابعة المقاومة والمستوى الأهم هو اختراق السعري مستوى الـ 7430 نقطة أمس.

وعن الحالة الإيجابية التي يمر بها السوق الكويتي قال « ان الحالة الايجابية التي شهدناها اليوم ليست مقصورة على الكويتي فحسب وإنما هي على جميع أسواق المنطقة حيث وكما اشرنا مرارا وتكرارا بأن من يحرك الأسواق حاليا هي بورصة الأخبار الجيوسياسية وليس وضعا فنيا فقط وبعد أن شاهدنا كيف هدأت الأخبار بالتنحي عن الضربة العسكرية ولو بشكل مؤقت فسرعان ما انعكس ذلك على الحالة النفسية للمتداولين و التي انعكست على سلوكهم وكثير من المحافظ سيان وبالتسارع للدخول على اغلب الأسهم وقد ارتفعت بالحد الأعلى .

علما بان كثير من المحافظ كانت تعمل بشكل احترافي وخفي في عمليات التجميع تحسبا لهذا إضافة إلى ذلك فان ارتفاع الأسواق الخليجية وبعضها قد تعدى ارتفاعات السوق الكويتي أتاح الفرصة لمزيد من التفاؤل والحركة الايجابية بعد فقدانها في الأيام الماضية.

وانتهت جلسة أمس لتشهد نمواً كبيراً في أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة الكويتية يُعد هو الأكبر لها هذا العام، حيث أنهى المؤشر السعري تعاملات أمس على ارتفاع نسبته 2.94 في المئة بإقفاله عند مستوى 7445.75 نقطة رابحا 212.32 نقطة.

وانهى المؤشر الوزني جلسة أمس على نمو نسبته 1.77 في المئة بإقفاله عند مستوى 452.95 نقطة رابحا 7.87 نقاط، فيما ارتفع مؤشر «كويت 15» في نهاية التعاملات بنسبة 1.9 في المئة بإقفاله عند مستوى 1065.62 نقطة رابحا 19.85 نقطة.

المناطق الحرة في الشارقة تشارك في القمة العشرين لصناعة الغاز

شاركت المنطقة الحرة في الحمرية في الشارقة في مؤتمر القمة العشرين لصناعة النفط والغاز والمعرض الدولي « ايبورس 2013 » الذي أقيم في مدينة مومباي الهندية واستقطب «700» من قادة الأعمال في العالم.

وطرح الدكتور المهندس راشد الليم مدير عام دائرة الموانئ البحرية والجمارك ومدير عام المناطق الحرة في الشارقة خلال مشاركته في المؤتمر كمتحدث رئيسي..موضوع «الإستدامة في المناطق الحرة بالشارقة» ملقيا الضوء على رؤية حكومة الشارقة تجاه نمو التنمية الصناعية المستدامة وسياسة التنمية الصناعية المتبعة والنمو الشامل في المناطق .

وقال الليم إن موضوع التنمية المستدامة يتعلق بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على حد سواء.. مبينا أن إستراتيجيته مبنية على أساس خمسة عوامل متساوية في أهميتها وهي العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية وهي التي تشكل أعمدة الحضارة.

واضاف ان المنطقة الحرة بالحمرية تؤمن بضرورة الانتقال إلى التجارة المعتمدة على التكنولوجيا الخضراء والتي يمكن ترويجها في الأسواق وأن تحظى بقبول ودعم عالمي.

وأكد الليم أهمية المبادرات الخضراء التي تطلقها الصناعات في أنحاء العالم مبينا أن التنمية المستدامة التي يدافع عنها بحماسة يجب أن تأخذ طريقها إلى جميع مفاصل التنمية مشددا على أن دروس الأزمات الاقتصادية السيئة الصيت يجب أن تشكل دافعا للولوج إلى التنمية المستدامة.

معظمها في مجال النفط والإسكان والنقل

«بيتك للأبحاث» 23 مليار دولار حجم المشاريع المتوقعة في الكويت .. العام المقبل

■ السوق الكويتي سيكون أحد أهم أسواق المنطقة في حال نجاح خطط الشراكة

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» حول مشاريع البنية التحتية والإنشاءات في الكويت أن إجمالي عقود المشاريع التي سيتم توقيعها خلال 2014 سيصل إلى 23.2 مليار دولار. وستكون عمليات معالجة النفط بمثابة الجزء الأكبر من العقود الممنوحة بمبلغ 9.3 مليارات دولار وستليها عمليات تنقيب وإنتاج بمبلغ 8.4 مليارات دولار فيما ينتظر تنفيذ العديد من المشاريع في مجال الإسكان والصحة والنقل والتعليم .

وقال بيتك في حالة نجاح الحكومة في المضي قدما في خطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكن أن تكون سوق المشاريع في الكويت واحدة من أكثر الأسواق ربحية في المنطقة لعام 2013. ونلاحظ انه في بداية مارس، كان هناك مشاريع بقيمة 2.96 مليار دولار قد تم توقيعها بالفعل. ومن المحتمل أن يتم طرح المزيد من الصفقات في المستقبل القريب كجزء من برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والبالغ قيمته 28 مليار دولار.

وتعد الكويت حاليا رابع أكبر سوق للمشاريع في المنطقة من حيث الحجم، بعد المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر، ومنذ عام 2005، بلغ متوسط العقود الممنوحة في سوق المشاريع الكويتي ما يزيد قليلا عن 7.2 مليار دولارات سنويا. أما بالنسبة لعام 2010، فقد شهد طفرة كبيرة حيث تجاوزت العقود التي تم توقيعها في هذا العام 14.3 مليار دولار، إلا أن ذلك لا يصل إلى نسبة 10 في المئة من إجمالي سوق مشاريع دول مجلس التعاون الخليجي.

وواصل: وبنظرة مستقبلية، فإننا نتوقع أن تنمو سوق مشاريع الكويت بصورة أقوى خلال عام 2014، مع احتمال مواجهة بعض العقبات في طريق النمو. ومن المقرر أن يتم توقيع عقود تصل قيمتها إلى نحو 13.7 مليار دولار خلال الربع الأول من 2014، ثم تليها عقود بنحو 9.5 مليار دولار يتم توقيعها قبل نهاية العام 2014، ليصل إجمالي العقود التي سيتم توقيعها خلال 2014 إلى 23.2 مليار دولار. وسوف تكون عمليات معالجة النفط بمثابة الجزء الأكبر من العقود الممنوحة بمبلغ 9.3 مليارات دولار وستليها عمليات تنقيب وإنتاج بمبلغ 8.4 مليار دولار. فيما ستضيف خطوط الأنابيب 5 مليارات إضافي. وتشكل عقود معالجة النفط العمود الفقري لاثنين من أهم مشاريع الكويت وأكثرها طموحا، وهما مشروع الوقود النظيف ومشروع المصفاة الجديدة، وكلاهما في قطاع التكرير والتسويق بميزانيات تزيد عن الـ 15 مليار دولار لكل منهما.

وأكمل: يعد الإسكان الاجتماعي أحد أولويات الحكومة الكويتية، التي تخطط لاستخدام برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير مساكن منخفضة التكلفة.وتعمل الكويت حالياً نحو بناء 80 الف وحدة سكنية ما بين عامي 2010 و 2016 كجزء من تنمية مدينتي الخيران والمطلاع السكنيتين. وتشير التقارير إلى أن تكلفة الإنشاءات تبلغ 1.8 مليار دولار وتشمل 4 مناطق سكنية – وتشير إلى أن الهيئة العامة للرعاية السكنية عازمة على تحقيق أهدافها الطموحة، إلا أن إشراك عمليات القطاع الخاص ورأس المال سوف تتوقف على مستوى مشاركة القطاع الخاص في التنمية.

ويعد الإسكان الاجتماعي أحد محاور تركيز الكويت،حيث يوجد تحفيز للإسكان الاجتماعي من خلال برامج الإنشاءات والاستثمارات في المباني السكنية التي تقوم بها الدولة على نطاق واسع. وتأتي أهمية مشروع مدينة صباح الأحمد السكنية كأحد أبرز هذه المشاريع، والتي يتوقع أن تتضمن نحو 11 ألف وحدة سكنية ليسكن بها نحو 100 ألف نسمة.

وأضاف: وبانتقالنا إلى القطاع التعليمي باعتباره أحد أهم المحاور الجديدة التي تركز عليها السياسة الحكومية، نجد أن الكويت لديها ثاني أضخم برنامج بالمنطقة فيما يتعلق بالأبنية التعليمية، ويتضمن هذا البرنامج مشروع جامعة صباح السالم بتكلفة 3 مليارات دولار.

أما بالنسبة لخطة تطوير الرعاية الصحية في البلاد فترتكز الخطة على بناء 8 مستشفيات عامة بحلول عام 2016، من أجل التعامل مع الضغط الشديد الواقع على عاتق قطاع الرعاية الصحية. وهناك العديد من التطورات الأخرى، مثل مشروع بناء تسعة أبراج بقيمة تبلغ 160 مليون دولار على أن يتم ضم تلك الأبراج إلى المستشفيات، مما يضيف نحو 2000 سرير إلى طاقة المستشفيات الاستيعابية، وهذا إن دل فإنما يدل على وجود دعم سياسي لبرامج الرعاية الصحية في البلاد، كما يوجد سلسلة من الاستثمارات التي تم التخطيط لها لصيانة وتجديد المباني الطبية والمراكز الصحية.

وتابع: يأتي نمو قطاع النقل في الكويت مدفوعا بتحفيز قوي من قبل الحكومة، بهدف تقوية التكامل الإقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي. ويصنف نظام النقل بأنه من الأنظمة الحديثة والفعالة، في ظل شبكة طرق مطورة بشكل جيد وفقا للمعايير الإقليمية.

من المتوقع أن تستثمر الحكومة الكويتية نحو 6.2 مليارات دولار في سلسلة من المشاريع تتضمن إنشاء طرق سريعة تمتد لنحو 550 كيلومتر. وقد أكدت وزارة الأشغال العامة أنه سيتم طرح عدد من المناقصات للمشاريع بين عامي 2012 وحتى منتصف عام 2015. ويعد إنشاء جسر الصبية أحد أكبر مشاريع الطرق والذي تقدر تكلفته بنحو 2.6 مليار دولار. ويعرف مشروع جسر الصبية رسميا باسم جسر الشيخ جابر الاحمد الصباح، وهو جسر بطول 37.5 كم، ويهدف المشروع إلى إقامة جسر بحري يربط ما بين مدينة الكويت وشبه جزيرة الصبية مع جزيرة بوبيان. وهناك العديد من المشاريع التنموية التي تهدف الحكومة في إقامتها وتطويرها في جزيرة بوبيان والتي تشمل إنشاء ميناء تجاري بحري بتكلفة 3.5 مليارات دولار والذي لا يزال في مراحل التخطيط بعد أن تم تأجيله لعدة مرات.

ومضى: على الرغم من التأخر في إنجاز مشروع مترو مدينة الكويت بتكلفة 7 مليارات دولار إلا أن هناك علامات على حدوث تقدم في هذا المشروع والذي يتوقع أن يكتمل بحلول 2020. وتهدف شبكة المترو إلى تخفيف حدة الازدحام في قطاع النقل في البلاد. وعلى الرغم من أن منطقة الخليج لديها سجل تاريخي من إهمال مشاريع السكك الحديدية إلا أن العقد الواقع بين 2010 إلى 2020 قد يشهد مجموعة من التطورات في مشاريع السكك الحديدية في المنطقة. فقد أقرت الكويت جنبا إلى جنب مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين تطوير شبكة السكك الحديدية الخليجية بطول 2.117 كم. ومن المتوقع أن تكتمل شبكة السكك الحديدية والتي تبلغ تكلفتها 25 مليار دولار بحلول 2017. كما تم أيضا وضع خطط لإنشاء سكك حديدية في الكويت بطول 518 كم، والتي سوف تمتد من شرق الكويت باتجاه غرب البلاد وسيتم ربطها مع شبكات السكك الحديدية في المملكة العربية السعودية والعراق. تمتلك الكويت إجمالي سبعة مطارات، منها أربعة تحتوي على مدارج إقلاع ممهدة. وتخطط الكويت لاستثمار 698.5 مليون دولار في إعادة تطوير مطار الكويت الدولي، بهدف زيادة القدرة السنوية للمطار لاستيعاب 20 مليون مسافر سنويا. وسوف ينصب تركيز إعادة تطوير المطار على تحسين المباني ومحطات الإطفاء ومراكز الإنقاذ وطرق الخدمات.

■ علامات على حدوث تقدم في مشروع المترو والمتوقع اكتماله عام 2020

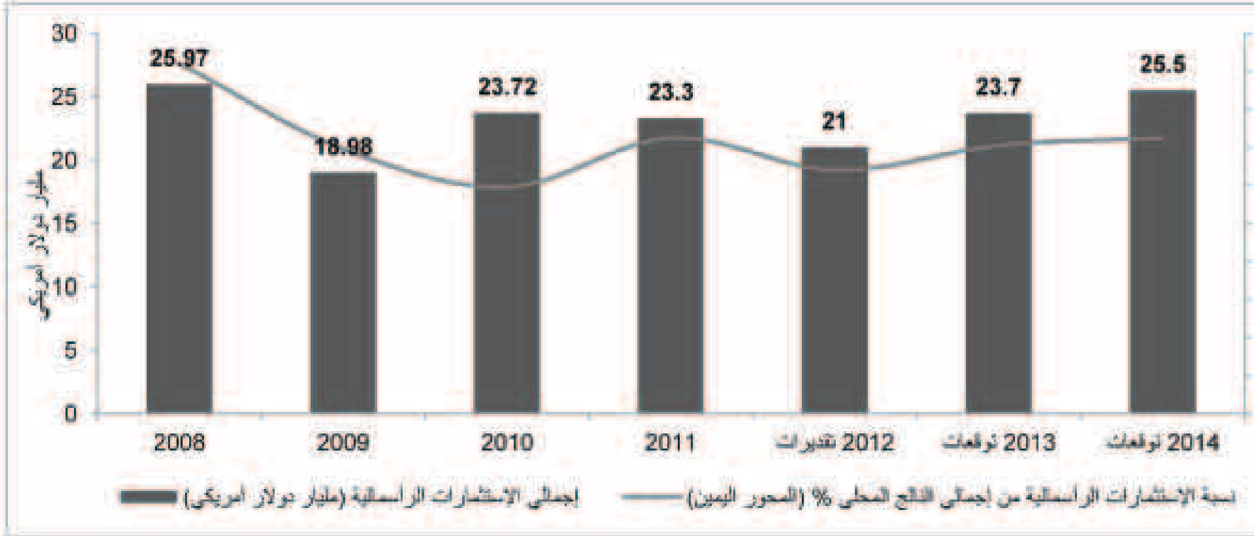

رسم بياني يكشف المشاريع المتوقعة

الترويج للمشاريع في 2013

توقع التقرير أن يكون عام 2013 إيجابيا بالنسبة للكويت في ظل الترويج للعديد من المشاريع والتي سيتم منحها من قبل الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات وهو الهيئة الاستثمارية الحكومية المختصة، وتتضمن هذه المشاريع برنامج إنشاء مصفاة للتكرير والتنقيب بتكلفة بنحو 30 مليار دولار. ويعد منح عقد بناء مشروع شمال الزور والذي طال انتظاره من بين الأخبار السارة، وهو أول مشروع كويتي مستقل للطاقة والمياه، والذي قد يكون بمثابة علامة فارقة في خطط تنمية البلاد.